

Distr.: General
8 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال
خطة المؤتمرات

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/64/136). وكان معروضا على اللجنة أيضا مشروع تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٩*، بالإضافة إلى نص مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات. وإبان النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا مزيدا من المعلومات والإيضاحات.
- ٢ - وقد قدم تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣. وهو يتناول استخدام موارد خدمة المؤتمرات، وأثر المخطط العام لتجديد مباني المقر، والإدارة الكلية المتكاملة، ومسائل متنوعة تتعلق بالوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. ويبين التقرير بإيجاز أيضا ما أحرز من تقدم في تنفيذ مبادرات محددة تتعلق بتحسين خدمات المؤتمرات، ويقترح سبلا لمواجهة التحديات الراهنة، ويقدم اقتراحات تتعلق بخطوات إضافية يمكن اتخاذها لكفالة أداء أمثل في عملية إدارة المؤتمرات في الأمم المتحدة.
- ٣ - وقد علقت اللجنة الاستشارية ببعض التفصيل على المسائل المتعلقة بخدمة المؤتمرات في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7). لذا ينبغي النظر في هذا التقرير مقرونا بالتقرير المذكور.

* ستصدر الصيغة النهائية من تقرير لجنة المؤتمرات بوصفها الوثيقة A/64/32.



الإدارة الكلية المتكاملة

٤ - تتناول الفقرات من ٨ إلى ١٢ من تقرير الأمين العام المسائل المتعلقة بالإدارة الكلية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، وبناء على طلب من وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً للتقدم المحرز على صعيد الإدارة الكلية المتكاملة، يهدف بصورة خاصة إلى دراسة حجم المكاسب القابلة للقياس التي تمخضت عنها العملية، من حيث تحسين الاتساق في تقديم الخدمات و/أو الوفورات المالية (انظر A/63/509، الفقرة ٨ و A/64/7، الفقرة أولاً - ٦٠). وترد نتائج التقييم في الوثيقة A/64/166.

٥ - وفي التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، كررت اللجنة الاستشارية تأييدها لمفهوم الإدارة الكلية المتكاملة باعتباره وسيلة لاستعمال الموارد بكفاءة قصوى وتحسين النوعية العامة لخدمات المؤتمرات. غير أن اللجنة لاحظت أيضاً أن وثيقة الميزانية التي قدمها الأمين العام لم تتضمن أي معلومات بشأن الوفورات المالية التي تحققت أو التي يتوقع تحقيقها نتيجة لتنفيذه (انظر A/64/7، الفقرة أولاً - ٥٩). وفي ذلك الوقت، أبلغت اللجنة أن الهدف الرئيسي المتوخى من الإدارة العامة المتكاملة لا يكمن في تحقيق وفورات وإنما في تحسين أساليب العمل ومواءمتها في جميع مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات، وبالتالي زيادة الجودة والكفاءة والفعالية (المرجع نفسه).

٦ - وإبان النظر في تقرير الأمين العام، استفسرت اللجنة الاستشارية مرة أخرى عما تمخض عنه تنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة من وفورات مالية قابلة للقياس، آخذة في حسابها الجوانب التي ركّز عليها بصورة خاصة التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الفقرة ٤ أعلاه) ومختلف قرارات الجمعية العامة التي دعت الإدارة إلى إنجاز أهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف (انظر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومن بينها القرارات ٢٦٥/٥٩ و ٢٢٥/٦٢ و ٢٤٨/٦٣). وتكرر القول للجنة بأن السعي إلى تحقيق وفورات مالية لم يكن قط هو الهدف الأساسي للإدارة الكلية المتكاملة، وأنه على الرغم من أن المنافع المحتملة للمواءمة ووفورات الحجم وتبسيط العمليات تدل جميعها على زيادة الكفاءة، فإن منافع أخرى، على غرار التخطيط على نحو أفضل لتعاقب الموظفين، والتغطية العالمية، واتساق السياسات، وتحسن جودة الخدمات، وتحسن توافر وثائق الهيئات التداولية في مواعيدها، وإدارة نظام الإعفاء المسبق، لا يمكن إخضاعها لقياس كمي باستخدام معايير مالية.

٧ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد ناقشت في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ المذكور أعلاه، مسألة حساب التكاليف، ولاحظت في جملة أمور أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد وضعت نموذجاً وأدوات لتحديد تكاليف خدمات المؤتمرات كميًا. (انظر A/64/7، الفقرة أولاً - ٦٣). والواقع أن المرفق الأول من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات يتضمن مصفوفة لأداء الإدارة تشتمل على التكاليف الوطنية للوحدات من النواتج والخدمات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن نموذج تحديد التكاليف الذي تستخدمه الإدارة قد وضع في الثمانينات وجرى تحديثه في عام ٢٠٠٣. وتنوي الإدارة استعراض النموذج وزيادة تحسينه، كما تنوي تحديث تكاليف الوحدات التي يقوم عليها، بالتعاون مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

٨ - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها أن معرفة تكاليف الأنشطة على نحو أدق سيكون مفيداً، وأنه سيوفر أساساً أفضل لتقييم كفاءة الوظائف الإدارية، وفعالية أساليب العمل من حيث التكلفة، وأثر النظم الإدارية الجديدة (انظر A/64/7، الفقرة أولاً - ٦٢)، ومن شأن ذلك أن يمكن مديري الإدارة من تحديد أكثر السبل فعالية لتنفيذ الولايات. وبناء على ذلك، تكرر اللجنة أيضاً توصيتها السابقة بأن تواصل الإدارة تطوير منهجياتها الحالية لجمع المعلومات المتعلقة بتقدير التكاليف وتحليلها (انظر الوثيقة نفسها، الفقرة أولاً - ٦٤).

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى آخر المستجدات المتعلقة بالإدارة الكلية المتكاملة الوارد ذكرها في الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير الأمين العام الذي يشير فيه إلى أن الإدارة توافق عموماً على النتائج والتوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وسعيًا لزيادة الاحتمال بأن تساهم التدابير المتخذة في إطار الإدارة الكلية المتكاملة مساهمة إضافية في تحسين أداء الإدارة، توصي اللجنة الاستشارية بأن يبين التقرير القادم للأمين العام عن خطة المؤتمرات بإيجاز الخطوات المحددة التي اتخذت لتنفيذ النتائج والتوصيات التي حظيت بالقبول.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، يقدم الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره معلومات عن آخر ما استجد بشأن مشاريع تكنولوجيا المعلومات الثلاثة التي ستوفر أدوات الإدارة اللازمة لتنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة تنفيذًا كاملاً. وفي هذا الشأن، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المشروع ٣: تخطيط الوثائق وإدارتها، قد لاقى صعوبات ناجمة عن تباين طرائق العمل والنظم الحالية المستخدمة في مختلف مراكز العمل، والاختلافات في إمكانية

التنبؤ بحجم العمل وعدم التأكد من طبيعة الهيكل العام لتكنولوجيا المعلومات والمعدات والبرمجيات التي ستعتمد في الأمم المتحدة برمتها. وتشير اللجنة كذلك إلى أنها وافقت، بناء على مشورة من كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات، على إعادة تصميم العملية المتكررة المقبلة للمشروع ٣، على أساس أن يعاد تنظيم تسلسل العمل في إدارة الوثائق بالكامل وفق مخطط تعكف شعبة الاجتماعات والنشر على إعداده، وأن تعتمد الإدارة قاعدة تكنولوجيا المعلومات "Documentum"، على مستوى الأمم المتحدة برمتها، بما يتمشى وقرار مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي فإنه سيلزم إعادة تصميم المشروع ٣ وتنفيذه في عام ٢٠١٠.

١١ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن الخيبة لعلمها بأن على الإدارة، باختصار، أن تبدأ مرة أخرى من الصفر بعد أن أمضت عدة سنوات في إعداد المشروع ٣. وتحث اللجنة الإدارة على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تصميم العملية المتكررة المقبلة للمشروع ٣ وتنفيذها، على نحو يكفل بصورة خاصة أن تلبى مجموعة المعدات والبرمجيات المختارة كامل احتياجات مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات، وأن تكون متوافقة مع سائر التطبيقات ذات الصلة المستخدمة على نطاق المنظومة.

المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٢ - تتناول الفقرات من ٥٣ إلى ٥٩ من تقرير الأمين العام أثر المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات التي تعقد في المقر أثناء تنفيذه. ويرى الأمين العام، أن أحد التحديات التي ستواجهها الإدارة أثناء تجديد مجمع المقر يتمثل في أن الموظفين الذين يقدمون الخدمات للاجتماعات المعقودة في قاعات الاجتماعات سينتقلون إلى مكان مؤقت في 300 East 42nd Street. ونظراً لأنه لا يمكن الاحتفاظ إلا بمستوى أدنى من الموظفين في مبنى المؤتمرات المؤقت الواقع في الحديقة الشمالية بسبب ضيق المكان، سيتعين على غالبية الموظفين التنقل باستمرار بين مكاتبهم التي تبعد عن مجمع المقر مسافة تصل إلى تسعة شوارع ومبنى المؤتمرات. كما يبين الأمين العام في تقريره الترتيبات اللازمة لضمان استمرار تقديم مجموعة كاملة من خدمات الدعم التقني للموظفين الموجودين في أماكن مؤقتة. ويشير إلى أنه ما من شك في أن قدرة مكتب المساعدة ومجموعة المخزون والموجودات على توفير الخدمات المطلوبة ستوضع تحت الاختبار، إذ لا تتوفر في أي من المواقع الجديدة غرف تخزين تسهل الوصول بسرعة إلى أصناف المخزون، ولا مكاتب لاستيعاب موظفي الدعم المتناوبين.

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لدى الإدارة ما يزيد على اثني عشر نظاما بالغ الأهمية للقيام بالمهام، يُتوقع أن تعمل بسلاسة، مع مواصلة موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير الصيانة والدعم لها أثناء فترة التشييد (انظر A/63/509، الفقرة ١٦). لذلك تؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية ضمان تقديم الدعم المناسب طوال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر لكفالة عدم انقطاع الخدمات.

إدارة الوثائق

١٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن نسبة التقيد العام بالمبادئ التوجيهية لإصدار الوثائق قبل الدورات قد ارتفعت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٧١ في المائة، وهي تفوق النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٧ (٦١ في المائة)، وتساوي النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الامتثال العام للأطر الزمنية للإصدار إلى ٧٣ في المائة، مقابل ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويرى الأمين العام، أن تحقيق تقدم إضافي يظل متوقفا على التقيد أكثر بتقديم الوثائق في مواعيدها المحددة، ووجود فترات فاصلة مناسبة بين اعتماد الهيئات الحكومية الدولية للولايات الجديدة وموعد النظر في الوثائق ذات الصلة، وطول تقارير الميزانية والأداء، نظرا لأن هذه التقارير قد أُعفيت من الشروط المتعلقة بعدد الصفحات. ويشير الأمين العام إلى أنه قد تبين أن هذه التقارير تخل إلى حد كبير بعملية تجهيز الوثائق، لأنها تُمنح الأولوية في الإصدار على حساب الوثائق الأخرى الجاري العمل عليها.

١٥ - و تلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن الإدارة تواصل العمل بشكل وثيق مع أمناء اللجان لكي يتزامن برنامج عمل الهيئات الحكومية الدولية مع توافر الوثائق. وفي هذا السياق، وعملا بالفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣، أولي اهتمام خاص لسبل ووسائل تحسين تقديم الوثائق في الوقت المحدد إلى اللجنة الخامسة (انظر A/63/735). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أنه في حين لم يُقدّم إلا القليل من الحوافز لتشجيع الإدارات المقدمة للوثائق على التقيد أكثر بالأطر الزمنية المحددة أثناء تقديم الوثائق، فإن الإدارة تركز على رفع مستوى الوعي بالعمل الذي ينطوي عليه تجهيز الوثائق على أمل أن يؤدي تعزيز التفهم من جانب الإدارات إلى تحسين الامتثال للأطر الزمنية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتؤكد اللجنة الاستشارية أن تقديم الوثائق في الوقت المحدد أمر أساسي للتنفيذ الفعال لولاية الإدارة، وبالتالي فهي تحث جميع الإدارات المقدمة للوثائق على الامتثال لمواعيد تقديمها وللشروط المتعلقة بعدد الصفحات.

١٦ - ويرد بيان التحديات الخاصة المرتبطة بالتطور المستمر الذي تشهده أنشطة مجلس حقوق الإنسان في الفقرات من ٦٧ إلى ٧١ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام على وجه التحديد إلى المقرر الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأشار فيه إلى أن الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل محول سلطة البت في اعتماد تقارير تتجاوز بصورة استثنائية الحد الأقصى لعدد الكلمات الذي كان المجلس قد حدده في السابق (انظر A/64/53، الفصل الأول، المقرر ١١/١١٧) ويشير كذلك الأمين العام إلى أن ١٣ وثيقة ختامية من وثائق المجلس المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تتجاوز، وفقا للإدارة، الطول المسموح به، قد سُلِّمت إلى شعبة إدارة المؤتمرات كي يجري تجهيزها، بعد مرور زمن طويل على الموعد المحدد لتجهيزها. وبما أن الشعبة لم تتمكن من تجهيز تلك الوثائق في الوقت المحدد بسبب التزاماتها الأخرى، رفض وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات طلب الإعفاء.

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن شعبة إدارة المؤتمرات في جنيف قد قامت بترجمة جميع وثائق الاستعراض الدوري الشامل التي قدمت في موعدها المحدد وضمن الحد الأقصى المقرر لعدد الكلمات؛ وأن التقارير التي قدمت بعد المواعيد المحددة لتجهيزها والتي تتجاوز الطول المسموح به هي التي لم تترجم، لأن التخطيط للقدرة المطلوبة من الموظفين يتم وفقا للجدول الزمني لتقديم الوثائق. وأبلغت اللجنة أيضا أن قرار الإدارة إعطاء الأولوية لتجهيز تقارير الفريق العامل المذكور أعلاه قد أدى إلى تراكم محاضر موجزة متأخرة لمداورات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية يبلغ عدد كلماتها نحو خمسة ملايين كلمة. ولم تُوضَّح للجنة الكيفية التي ستُعالج بها مسألة تلك المحاضر المتأخرة.

١٨ - وكما ورد في الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، طلب وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى مكتب الشؤون القانونية الإدلاء برأيه القانوني في ما إذا كان يمكن لمجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، أن يمنح لأحد أفرقة العاملة الحكومية الدولية، أي الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالحد الأقصى من الكلمات المسموح به في التقارير التي يعتمدها. وخلص مكتب الشؤون القانونية في الرأي القانوني الذي قدم نسخة منه إلى اللجنة الاستشارية بناء على طلبها، إلى أن المقرر المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لم ينص على منح الفريق العامل سلطة اعتماد تقارير يتجاوز عدد صفحاتها الحد الأقصى البالغ ٣٢ صفحة الذي حددته الجمعية العامة لهيئاتها الفرعية والهيئات الحكومية الدولية (انظر في جملة أمور قرارات الجمعية العامة ٢١١/٥١ و ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٥٩). وبالتالي رأى المكتب أن موافقة الجمعية العامة على المقرر المؤرخ

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ينبغي أن تكون رهناً بفهم واضح من جانب الجمعية العامة بأن الحد الأقصى للصفحات الذي حددته الجمعية بـ ٣٢ صفحة سيقى منطقاً على جميع تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ووفقاً للمكتب، فإن أي قرار تتخذه الجمعية العامة يدع مجالاً للشك فيما يتعلق بسلطة الفريق العامل بتجاوز الحد الأقصى لعدد الصفحات البالغ ٣٢ صفحة. يمكن أن يتطلب من الأمانة العامة تحرير وترجمة تقارير تتجاوز هذا الحد، الأمر الذي ستترتب عليه آثار مالية كبيرة تتحملها المنظمة.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه حتى يتم تعزيز القدرة في مجال خدمة المؤتمرات في جنيف، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الإضافية الناشئة عن أنشطة مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية، يقترح الأمين العام في الباب ٢ من ميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقل ١٢ وظيفة من نيويورك إلى جنيف (٦ وظائف من الرتبة ف-٢ مترجمين تحريريين معاونين و ٦ وظائف من الرتبة ف-٣ من قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية) وزيادة مستوى الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة للاجتماعات (انظر A/64/7، الفقرة أولاً-٨٩). وتؤكد اللجنة من جديد دعمها لهذه المقترحات. بيد أنه نظراً لانشغالها المتواصل فيما يتعلق بمدى كفاية القدرة الإضافية المقترحة، فهي تكرر تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد الحالة عن كثب وأن يقدم إليها تقريراً عن أي تطورات قد تترتب عليها آثار مالية (المرجع نفسه).

المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

٢٠ - تتضمن الفقرات من ٧٢ إلى ٧٥ من تقرير الأمين العام بيان التدابير المتخذة والمتوخاة لمعالجة التحول الديمغرافي في دوائر اللغات، والذي يشمل الزيادة في عدد الامتحانات التنافسية لموظفي اللغات ومواصلة تنفيذ برنامج التوعية الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٢. وبناء على استفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه تم حتى الآن توقيع ١٢ مذكرة تفاهم بشأن تدريب مرشحين محتملين للامتحانات التنافسية للغات مع ١٢ جامعة، تشمل اللغات الرسمية الست. ومن المتوقع أن توقع الإدارة المزيد من المذكرات في الأشهر المقبلة.

٢١ - وفي الفقرة ٧٥ من التقرير، ذكر الأمين العام أنه نظراً إلى استمرار ارتفاع عدد حالات التقاعد المتوقعة في العام المقبل، يجدر النظر في مسألة رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي اللغات أو الإعفاء منها. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تناول الآثار المالية والإدارية التي تترتب على رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة إحدى فئات الموظفين

أو الإعفاء منها. بالبحث الدقيق، بما في ذلك من وجهة نظر المساواة في المعاملة، قبل تقديم اقتراح رسمي بذلك.

٢٢ - وتناول الأمين العام في الفقرات من ٨٧ إلى ٨٩ من تقريره المسألة المطروحة منذ وقت طويل، مسألة ملء الشواغر الحالية والمقبلة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتلاحظ اللجنة بوجه خاص أنه لاستقطاب المزيد من موظفي اللغات إلى نيروبي وكفالة إبداء العاملين فيها حاليا استعدادا أكبر للبقاء فيها، تود شعبة خدمات المؤتمرات التابعة للمكتب أن تصنف بعض وظائف المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين في نيروبي في رتب أعلى. وبناء على استفسار، أُبلغت اللجنة أن هناك حوافز أخرى يجري النظر فيها كذلك، من قبيل إعطاء الموظفين الذين عملوا في نيروبي عددا من السنوات الأولوية في عمليات النقل الأفقي إلى أماكن عمل أخرى.

٢٣ - وتلاحظ أيضا اللجنة الاستشارية أنه تمّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام خبير لبحث إمكانية إتاحة برامج تدريب معززة للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين المهنيين المحتملين من القارة الأفريقية، وبالتالي كفالة أن تكون هناك مجموعة من موظفي اللغات المؤهلين متاحين في أفريقيا لملء الشواغر في نيروبي. واستنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الخبير، جرى عقد مؤتمر في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ شارك فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأسفر المؤتمر عن اتفاق بالإجماع على كيفية المضي قدما، وتقديم عدد من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لعروض لدعم التدريب، والتزام من مصرف التنمية الأفريقي بتوفير الأموال اللازمة للمشروع. وتعكف حاليا مجموعة أساسية من الجامعات الأفريقية على العمل من أجل التوصل إلى نهج مشترك لإرساء برامج تعليمية لتحصيل درجة الماجستير في هذا المجال. ومن المقرر أن تجرب جامعة نيروبي البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج الاستباقي المتعلق بالتزود بالموظفين الذي اعتمدته شعبة خدمة المؤتمرات في نيروبي، وتعرب عن الثقة في أن يحقق نتائج ملموسة. وسيتضمن تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات معلومات مفصلة عن تأثير التدابير المتخذة بشأن معدلات الشواغر الخاصة بموظفي اللغات العاملين في نيروبي.

٢٥ - وفي الفقرات من ٧٦ إلى ٨٠ من التقرير، يصف الأمين العام الخطوات المتخذة عملا بالفقرة ١٣ من الفرع خامسا من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٢، من أجل توفير العدد الكافي من الموظفين في جميع أماكن العمل وفي الرتب الملائمة بهدف توفير المراقبة المناسبة لجودة النصوص المترجمة خارج المنظمة. وبوجه خاص، يقترح الأمين العام بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إعادة تصنيف أربع وظائف مراجع من الرتبة ف-٤ إلى

مراجع أقدم من الرتبة ف-٥ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا (انظر A/64/6، الباب ٢، الفقرة ٢-٧٩). وفي الفقرة ٧٨ من التقرير، يؤكد الأمين العام أن الاقتراح لا تترتب عليه تكاليف، بل وربما يكون موفرا للتكاليف، وذلك نظرا لأن الزيادة في تكاليف الموظفين سيؤوض عنها بالوفورات الناشئة من ارتفاع عدد الصفحات المترجمة تعاقديا وليس داخليا. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تمت الموافقة على ما مجموعه ١٢ وظيفة مراجع أقدم جديدة من الرتبة ف-٥، وأنشئت خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٧ وظائف في شعبة الوثائق في المقر و ٥ وظائف في دائرة اللغات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف).

٢٦ - وتلاحظ أيضا اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨٠ من التقرير أن الإدارة قد واصلت عملها بشأن القائمة الموحدة للمترجمين التعاقديين. وتمت الموافقة على المعايير الموحدة المتعلقة بإدراج المترجمين ومجهزي النصوص في القائمة الموحدة وتقييمهم ورفع أسمائهم منها في الاجتماع التنسيقى لمديري المؤتمرات المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كما يجري استخدام النموذج الإلكتروني الموحد لتقييم النوعية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الخطوات المتخذة للاستجابة إلى طلب الجمعية العامة المتعلق بمراقبة نوعية الترجمة الخارجية، وتعرب عن ثقتها في أنها ستحقق نتائجها المرجوة عن طريق المساعدة على كفاءة تقديم أعلى الخدمات اللغوية جودة.

٢٧ - وفي الفقرات من ٨١ إلى ٨٦ من التقرير، يناقش الأمين العام تأثير الاستعانة بمترجمين شفويين مستقلين في جودة الترجمة الشفوية في جميع مراكز العمل. ويرى الأمين العام أن العامل الرئيسي الذي يؤثر في جودة الترجمة الشفوية هو محدودية المترجمين الشفويين المتوفرين في السوق محليا ودوليا. وقال بوجه خاص إن هناك منافسة شرسة بين المنظمات الدولية وبين مراكز العمل، وأنها يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى الاستعانة بمترجمين شفويين لا تتوفر لديهم الكفاءات المثلى، لا لشيء وإنما لتلبية الطلب. وفي هذا الصدد، لئن كانت اللجنة الاستشارية تفهم أن إلغاء الاجتماعات أو إضافة اجتماعات إلى قائمة المؤتمرات في آخر لحظة لا يمكن التنبؤ بها دائما، فإنها تشدد مع ذلك على أهمية التخطيط المحكم لعبء العمل كوسيلة لكفالة انتداب عدد كاف من المترجمين الشفويين المستقلين الذين يستطيعون العمل في المستوى المطلوب، قبل وقت كاف.